Route Educational and Social Science Journal

Volume 5(5), March 2018

Article History		
Received / Geliş	*Accepted / Kabul*	*Available Online / Yayınlanma*
01.03.2018	*19.03.2018*	*20.03.2018*

CHRISTIANS IN THE OTTOMAN ERA IN THE LIGHT OF THE OTTOMAN DOCUMENTS

Khaled Abdelkader El-Jundi[1]

Abstract

Ottomans adhered to the teachings of Islam in regard to non-Muslims residing within the boundaries of their territories. Non-Muslims living under Ottoman rule were referred to as "Dhimmis". ,

The people of Dhimma were respected as humans. Some, including the poor, clergy, sick, elderly and unemployed were entirely exempted from paying the Jizya. They also didn't have to serve in the army and were given the freedom to follow their own religious teachings with regard to personal status laws, inheritance, etc. The relation between Ottomans and the Church is traced back to the conquest of Constantinople. Upon conquering the city, Fatih Sultan Mehmet issued an order to carry out elections for a new patriarch to be their spiritual and sectarian leader. Ottomans displayed tolerance in their treatment of the people living in the conquered countries and were never known for having imposed their religion on others, despite their being quiet attached to it. Priests and religious leaders did not pay Jizya either. Besides, Jizya did not apply to the ones deemed incapable of fighting, such as children, women, the disabled and the elderly. The establishment of churches and monasteries was carried out by simply obtaining an order (Farman) . Patriarchs and religious leaders enjoyed complete freedom and independence in arranging ecclesiastical orders and Christian religious groups which they headed. Yet, despite all the ease and services the Ottoman State offered Christians, what is it that changed that made them rise against it and consider it as their archenemy? Sons of Europe, enemies of the Ottoman State, realized that the easiest and shortest shortcut to break the state up, accelerate its downfall, and obliterate this irksome enemy was by reviving partisanship, nationalism, and Shu'ubiya. For this, Europeans used Christian Dhimmis living across the four corners of the state.

"النّصارى في العهد العثماني"

في ضوء الوثائق العثمانية

إعداد

الدكتور خالد عبد القادر الجندي

Dr. Khaled Abdelkader El-Jundi

موبايل: 009613442138

بريد إلكتروني: k.jundi@hotmail.com

[1] Dr. Lebanese University, k.jundi@hotmail.com

أستاذ مادة التاريخ الحديث والمعاصر
في الجامعة اللبنانية

التزم العثمانيون تعاليم الإسلام في ما يتعلق بغير المسلمين الذين كانوا يعيشون داخل الأراضي العثمانية، وكانت تطلق كلمة " الذميين " على غير المسلمين الذين يعيشون تحت حكمها .

لقد كان أهل الذمة محل إحترام ، فقد أعفي بعضهم من دفع هذه الجزية كالفقراء ورجال الدين والمرضى والمسنين والعاطلين عن العمل، كما لم يكونوا مجبرين على الإنخراط في الجيش ويتبعون تعاليم دينهم في ما خص قوانين الأحوال الشخصية والميراث وغيرها.

تعود صلة العثمانين بالكنيسة المسيحية الى الفتح الإسلامي للقسطنطنية، فالسلطان محمد الفاتح عقب فتحة للقسطنطنية، أمر بإجراء إنتخابات لإختيار بطريرك جديد . ومنح الفاتح البطريرك الجديد الحق في إدارة شؤون المسيحين روحياً ومذهبياً .

وكان العثمانيون متسامحين تجاه أهل البلدان المفتوحة فلم تعرف عنهم أية ممارسة إكراهية لتحويل الناس عن دينهم على الرغم من أنهم متعصبين لدينهم.

ولا يؤدي الجزية القساوسة ورجال الدين من غير المسلمين كما لا يؤديها العاجزون عن حمل السلاح كالاطفال والنساء والعجزة وكبار السن.

وكان بناء الكنائس والأديرة تصدر بفرمان وكان البطاركة ورجال الدين يتمتعون بالحرية الكاملة والإستقلال التام في ترتيب التنظيمات الكنسية والجماعات الدينية للمسحيين الذين يرأسوهم

فعلى الرغم من كل التسهيلات والتقديمات التي قدمتها الدولة العثمانية الى المسحيين فما الذي تغير حتى ينقلب هؤلاء ضد الدولة وتصبح العدو الأول لهم

لقد أدرك أبناء أوروبا أعداء الدولة العثمانية أن أسهل طريق لتفتيت هذه الدولة وإسقاطها والتخلص من هذا العدو الجاسم على صدورهم هو إحياء العصبية والقومية والشعوبية وهي أقصر طرق الى تفتيت وحدة الدولة. وإعتمد أبناء أوروبا في ذلك على أهل الذمة من المسحيين المنتشرين في الأصقاع المختلفة من أرجاء الدولة.

تفاوتت آراء الباحثين والمؤرخين حول علاقة الدولة العثمانية لرعاياها من غير المسلمين، وخصوصًا النصارى، فالبعض إتهم الدولة العثمانية بأنها عاملت رعاياها من غير المسلمين كالمواشي، وكأرقام لدفع الجزية، فيما ذهب البعض إلى القول أن الدولة العثمانية عاملتهم معاملة متساوية مع المسلمين.

لذلك التزم العثمانيون تعاليم الإسلام في ما يتعلق بغير المسلمين الذين كانوا يعيشون داخل الأراضي العثمانية، فهذه القواعد الشرعية التي كان معمولاً بها من قبل العثمانيين، كانت تطلق كلمة "الذميين" على غير المسلمين الذين يعيشون تحت حكم الدولة، ويعقدون صلحاً معها، ولم يكن هناك أي تفريق بينهم لا في اللغة ولا في اللون ولا في القومية. لقد كان أهل الذمة محل احترام، لأنهم كانوا بشراً قبل كل شيء، وعلى سبيل المثال: كان المسلمون مكلفين بأداء فريضة الزكاة، ولكن أهل الذمة أعفوا من دفعها، وبدلاً عن ذلك، كانوا يدفعون الجزية سنوياً حسب المقدرة المالية، وقد أُعفي بعضهم من دفع هذه الجزية كالفقراء ورجال الدين والمرضى والمسنين والعاطلين عن العمل، كما لم يكونوا مجبرين على الانخراط في الجيش، ويتبعون تعاليم دينهم في ما خص قوانين الأحوال الشخصية والميراث وغيرها.

وإلى جانب هذه الأحكام الشرعية الخاصة بهم، كانت أرواحهم وأعراضهم وأموالهم في حماية الدولة العثمانية، كالرعايا المسلمين، حتى إن فقراءهم كانوا يستفيدون من الخدمات الاجتماعية، ويوظفون في المصالح الحكومية عدا بعض الاستثناءات؛ وكانت العناية تشمل موتاهم وقبورهم، فالمسلم والذمي يعاملان معاملة واحدة في الدعاوى القضائية، فالكنائس والمعابد في استنبول هي خير دليل على تسامح الدولة مع أهل الذمة.

واتفق كل المختصين في التاريخ العثماني من مستشرقين وعرب وعثمانيين على تقويم أوضاع أهل الذمة، وعلى الاعتراف بما كان لنظام الملل العثماني، الذي بدأ عملياً مع فتح القسطنطينية ، من آثار إيجابية على أهل الذمة، واندماجهم الفعلي في جسم الأمة العثمانية، مع الاحتفاظ بكياناتهم الدينية وقوانينهم الخاصة. ومنح نظام الملل أهل الكتاب حقوقاً مدنية ودينية، وجعل لهم سلطة سياسية لم يتمتعوا بها قبل الفتح وفي ظل الدولة البيزنطية نفسها، ويعترف بذلك كل المستشرقين على اختلاف نزعاتهم وميولهم. ونشير في هذا الصدد إلى أن أوضاع الملل الاقتصادية، لم تكن أقلّ جودة من أوضاعهم الأخرى، بل أفضل مما كانت عليه سابقاً. فبينما كان بعض المسيحيين واليهود يقيمون في ا لمدن ويختصون بالتجارة والحرف والمهن، كان البعض الآخر يحتل مراكز نافذة في الحياة السياسية، ويؤدّي دوراً جوهرياً في الدولة،كصرافي القسطنطينية الأرمن ، وصرافي بغداد اليهود، وعائلات الفنار اليونانية، التي كانت تقوم بأعمال الترجمة في

المفاوضات الأجنبية[i]. وهكذا نرى أنَّه، ولأول مرة في التاريخ، تسمح دولة إسلامية أن يحكم المسيحيون أنفسهم، كما حصل في إمارات الفلاش والبغدان ومملكة ترانسلفانية وجمهورية دوبرنديك؛[ii] فكلّ هذه الولايات والإمارات كانت تابعة للدولة، وتعد من ديار الإسلام، ومع ذلك فروح السماحة التي عرف بها للإسلام، جعلت من نظام الملل مثالاً فريداً لنظام تعددي، تعجز الأنظمة العلمانية اليوم القائمة على ما يسمونه بالديمقراطية الدستورية، أن تلحق به، فتعامل السلطان مع رعاياه كان ينبع من طبيعة نظام الملل العثماني، الذي قسم سكان الدولة إلى مسلمين يدفعون الزكاة ورعايا من غير المسلمين يدفعون الجزية[iii].

تلك كانت أوضاع أهل الذمة في إطار نظام الملل العثماني، وقد استمرّت إلى أن حدث ما يعكّر صفوها بفعل عوامل خارجية، وذلك عندما بدأت الدول الأوروبية تتلاعب بأهل الذمة، بحجة الضغط على الدولة، بغية الحصول على حقوقها على حد قولها، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعطي أهل الذمة ما يتوجب عليها، بينما الدول الأوروبية تمارس أبشع أنواع القتل والتعذيب والتنكيل لمخالفيها في الدين.

وكانت الدولة العثمانية دولة ضد القومية، فلم يكن التمييز بين مواطنيها يتم على أساس العرق أو القوم، وإنّما على أساس الدين أو الملة؛ وكان هذا التمييز وظيفياً، ولم يكن في شيء منه عنصرياً، فالذين يختلفون مع الدين الرسمي للدولة، هم رعايا السلطان أيضاً، يربطه بهم عقد يتبادل فيه الطرفان الحقوق والواجبات. وكان بوسع المخالفين لدين الدولة وعقيدتها أن يكونوا جزءاً من الأمة العثمانية، لهم ما لمواطنيها من حقوق وعليهم الواجبات نفسها ، ولم يكن مصطلح "عثماني" أو "الأمة العثمانية"، إلاَّ دلالة حضارية على كل الذين يعيشون في الدولة العثمانية، حتى ولو لم يكونوا مسلمين، فمصطلح "عثماني" أوسع من حيث دلالته السياسية من مصطلح " مسلم"، فهو يشير إلى "الجنسية" أو "المواطنة" في لغتنا السياسية المعاصرة. وفي وقت كان العالم يضج بالممارسات الوحشية، تقوم بها جماعة مسيطرة، ضد الجماعات الأخرى في المجتمع الواحد، بسبب اختلافها في الدين أو المذهب، كانت الحروب ضد المجتمعات الأخرى تشن بسبب الدين، والدولة العثمانية تقف في شموخ حضاري وأخلاقي، لا تمارس فيه ضد مخالفيها أي ممارسة متحيزة.[iv]

ولم يكن مصطلح الأقلية معروفاً لدى الدولة العثمانية، ولا حتى لدى الدول الإسلامية التي سبقتها، للإشارة إلى الذين يتميزون عن الأغلبية في العرق أو اللغة أو القومية أو الدين، وإنما كان مصطلح "أهل الملل" أو "أهل الذمة" هو السائد للدلالة فقط على أولئك الذين يتميزون عن الدولة في الدين أو العقيدة.[v]

ومصطلح "أهل الملل" أو"أهل الذمة" لا يحمل أي دلالة عنصرية أو متحيزة خاصة، إذا علمنا أن المسلمين أنفسهم يطلق عليهم أهل الملة الإسلامية. ولقد وصفت الدولة العثمانية بأنها دولة عالمية، كونها تضم أنماطاً متعددة من الشعوب والأقوام

والثقافات والأديان والمذاهب واللغات. وعلى الرغم من هذا التعدد الهائل كان الجميع يعيشون في سلام ووئام، ولم يكن ذلك إلا بسبب قدرة مؤسسات الدولة العثمانية على التعامل مع هذا التعدد والتنوع بفعالية وكفاءة. ويشير "روبير مانتران" إلى هذا الأمر في قوله: :" فالسلاطين العثمانيون لا يبدو البتة أنّهم برابرة بلا مبادئ، وانضواء الأعيان والوجهاء البيزنطيين تحت راية العثمانيين وغياب القهر واضطهاد المسيحيين شاهدان على تعايش معين".[vi]

نظرة الحكم العثماني إلى المسيحيين:

تعود صلة العثمانيين بالكنيسة إلى الفتح الإسلامي للقسطنطينية، فالسلطان محمد الفاتح عقب فتحه للقسطنطينية، أمر بإجراء انتخابات لاختيار بطريرك جديد. فاجتمع رؤساء الكنيسة والرهبان واختاروا بطريركاً لهم. وقد تمّ هذا الانتخاب وفق أنظمتهم وطرقهم الخاصة. واتخذ البطريرك الجديد لقباً كهنوتياً هو "أجناديوس"، ومنحه الفاتح، الحق في إدارة شؤون المسيحيين روحياً ومذهبياً. والواقع أن السلطان محمد لم يكتف بإعطاء "أجناديوس" هذه السلطة، بل منحه لقب " رأس الملة"، وهو يعني الرياسة المدنية أو إدارة الشؤون الحياتية للمسيحيين، وبهذه الصورة جعل السلطان محمد الفاتح هذا البطريرك مسؤولاً عن جميع شؤون إخوانه في الديانة.[vii]

وبهذه الصورة اتسعت صلاحيات بطريرك المسيحيين في القسطنطينية، واعترفت به السلطات الرسمية العثمانية على أنه كيان ديني مستقل. واتسعت هذه الصلاحيات إلى الحد الذي تجاوزت به نطاق الكنيسة، إذْ أصبح هذا البطريرك رئيساً للأرثوذكس داخل الكنيسة وخارجها، وهو صاحب السلطة المطلقة على جماعته، بعد أن دعمته الدولة العثمانية وأيدته، وذهبت إلى أبعد من هذا الأمر فجعلت منصب البطريرك، مساوياً تماماً لمنصب الوزير في الوزارة العثمانية، الذي هو على جانب كبير من الأهمية، وبهذا أصبح البطريرك مرجعاً للأرثوذكس، ليس في مسائلهم الدينية فقط، بل وفي شؤونهم الحقوقية والجزائية، وأصبح بالفعل صاحب السلطة المطلقة والمرجع الأول في جميع شؤون الملة ومسائلها. وكان تحت رياسة هذا البطريرك "مجلس شعب" أيضاً. وفي إطار السلطة العثمانية، كان له حق التحدث في "الديوان" في أي وقت يشاء، وفي أي موضوع يراه ذا فائدة له ولأتباعه، فهو رسمياً رئيس الجماعة المسيحية داخل الدولة العثمانية، وهذا يعني أنه كان يدافع عن حقوق الروم الدينية والمدنية في الدوائر الحكومية.[viii]

ويذكر أن البطريرك لم يكن موظفاً لدى الدولة العثمانية، ولكن كان رئيس ملة دينية، لها احترامها من قبل السلطان، وله استقلالية قضائياً على أتباعه، ويدير جميع ممتلكات الكنيسة وأوقافها.[ix]

وتجدر الإشارة إلى إن هؤلاء الذين يرمون العثمانيين المسلمين بتهمة اضطهاد المسيحيين، وإجبارهم على دخول الإسلام، مثلهم كمثل الغانية التي تتحدث عن الفضيلة، واللص الذي يتحدث عن الأمانة، والمجرم الذي يتحدث عن الشفقة والرحمة. ويكفي في هذا المجال أن نطلع على وصية السلطان محمد الفاتح لولده بايزيد الثاني، لنعرف مدى السماحة والإيمان لدى سلاطين الدولة العثمانية، فهم بعيدون عن هذه التهم والافتراءات التي وجهت إليهم، ومما جاء في الوصية:

1. يا بني، إن نشر الإسلام في الأرض هو واجب الملوك، فأعمل على نشر دين الله حيثما استطعت.
2. يا بني، اجعل كلمة الدين فوق كل كلام، وإياك أن تغفل عن أي أمر من أمور الدين، وأبعد عنك الذين لا يهتمون بأمر الدين.
3. يا بني ، قرّب العلماء منك، وأرفع من شأنهم، فإنهم ذخيرة الأمة في الملمات.
4. يا بني، حذار أن تغرّك كثرة الأموال والجنود، وإياك أن تخالف أمر الشريعة في أي شأن، واحرص على الدين فإنه سر انتصارنا.[x]

وهكذا فدولة مثل الدولة العثمانية، وحكامها الذين أوصوا أبناءهم بهذه التعاليم والمبادئ، فلا تنطبق عليها الصفات التي عرضناها، فهي أبعد ما تكون عن إجبار غير المسلمين على اعتناق الدين الإسلامي. وهناك أيضاً وصية السلطان عثمان لابنه أورخان وهي شبيهة إلى حد كبير بهذه الوصية.[xi]

والدولة العثمانية، هي دولة رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً، لذلك فإن تعاليم الإسلام لا تعرف التفاضل بين أبناء آدم على أساس الجنس أو العرق، فالكل من أصلٍ واحد، ولا تفاضل بينهم إلا بالعمل الصالح، والتقوى، والدليل قوله تعالى:" يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل، لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير"[xii].

وبعد فتح مدينة " قره جه حصار"، عهد أرطغرل إلى ابنه عثمان بولاية القضاء في المدينة سنة 1285م، وتروي المصادر التاريخية أن عثمان حكم لبيزنطي مسيحي ضد مسلم تركي، فاستغرب البيزنطي وسأل عثمان : كيف تحكم لصالحي وأنا من غير دينك، فأجابه عثمان: بل كيف لا أحكم لصالح الحق، والله الذي نعبده يقول لنا:" إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".[xiii]

وعندما شاهد المسيحيون ولمسوا بالفعل سماحة العثمانيين وعدلهم في معاملة رعاياهم من غير المسلمين، سارع هؤلاء إلى الطلب من السلاطين، دخول العثمانيين بلادهم، وتخليصهم من الظلم الذي كانوا يرزحون تحته من إخوانهم في الدين أي من المذاهب الأخرى. وبعد أن فتح السلطان مراد الثاني سالونيك، جاءه وفد من مسيحي

مدينة "يانيا"، وقال متحدث باسمهم :" جئنا نلتمس منكم العون، فلا تخيب رجاءنا"، فرد عليه السلطان: " وكيف أستطيع معاونتكم"، رد عليه رئيس الوفد:" يا مولاي إن أمراءنا يظلموننا، ويستخدموننا كالعبيد، ويغتصبون أموالنا ثم يسوقوننا للحرب". رد عليه السلطان:" وماذا أستطيع أن أفعل لكم، إن هذه مشكلة بينكم وبين أمرائكم"، رد رئيس الوفد:" نحن أيها السلطان لسنا بمسلمين، بل نحن نصارى، ولكننا سمعنا كثيراً عن عدالة المسلمين، وأنهم لا يظلمون الرعية، ولا يُكرهون أحداً على اعتناق دينهم، وإن لكل ذي حق حقه لديهم... لقد سمعنا هذا من السياح، ومن التجار الذين زاروا مملكتكم، لذا فإننا نرجو أن تشملنا برعايتكم، وبعطفكم، وأن تحكموا بلدنا لتخلصونا من حكامنا الظالمين". فاستجاب السلطان لطلب أهل المدينة وأرسل جيشاً فتحها سنة 1431م[xiv].

ومما يؤثر في هذا السياق ما أورده "توماس أرنولد" في كتابه "الدعوة إلى الإسلام"، عندما كانت صربيا محاصرة من قبل الدولة العثمانية. قام "جورج برانكوفتش" القائد الصربي الأرثوذكسي، بإرسال وفدين، واحد إلى السلطان العثماني، وآخر إلى ملك المجر الكاثوليكي. وكان الوفدان يحملان سؤالاً واحداً: ماذا تصنع لو دخلت بلادي تحت حكمكم؟؟ كان جواب المجر، نؤسس للعقيدة الرومانية الكاثوليكية"، ووجه نفس السؤال إلى السلطان العثماني، ماذا تصنع لديننا لو انتصرت؟؟ فأجاب السلطان، أقيم كنيسة إلى جانب كل مسجد، وإعطِ الحرية لكل فرد ليصلي في أيهما شاء."[xv]

وإنّ ما أورده أورخان محمد علي عن معاملة الدولة العثمانية لأهل الذمة المسيحيين هو لمفخرةٌ حقّاً. فقد أمر السلطان محمد الفاتح ببناء مسجد في استنبول، وكلّف أحد المعماريين الروم، واسمه"اسبلانتي" ببنائه، وطلب منه أن تكون الأعمدة من المرمر، ومرتفعة تظهر ضخامة المسجد، ولكن لسبب ما قطع هذا المعماري الأعمدة وجعلها قصيرة، فغضب السلطان، وأمر بقطع يديه، لم يسكت المعماري عن هذا الظلم، بل رفع دعوى أمام القاضي "صاري خضر جلبي"، الذي أصدر حكماً بقطع يد السلطان؛ ذُهل المعماري من هذا الحكم، وطلب من القاضي أنه يتنازل عن الدعوى، وأن يحكم له بتعويض مالي، وبالفعل حكم القاضي له بعشر قطع نقدية عن كل يوم طوال حياته، لكن السلطان قرر أن يعطيه عشرين قطعة.[xvi]

ولعلّ خير مثال عن تعامل الدولة العثمانية مع أهل الذمة المسيحيين، الخبر الذي أوردته جريدة ثمرات الفنون:" في بيت المقدس كنائس ومدارس وأديرة لا عد لها، وأغلب هذه الأديرة صدرت الفرمانات الشاهانية بمنحها امتيازات خاصة وصفات استثنائية، كإعفائها من دفع الضرائب والرسوم، وليس في تلك المدينة ما يعيق القساوسة من دق نواقيسهم في أي وقت، ويطوفون بالشوارع متى شاؤوا على شكل موكب لمناسبة حفلة مذهبية أو ما ماثلها. وكان رجال الأمن يقومون بإيقاف العربات

والجمال عن السير في تلك الطرقات، وإذا كانت المناسبة الدينية مهمة جداً، جعلت الحكومة صفوفاً من العساكر على حافتي الطريق زيادة في رونق الاحتفال ومبالغة في بهجته. وقد يكون الاحتفال لتشييع جنازة، فيتقدم الموكب قسٌّ يحمل صليباً، ويتبعه رجال الإكليروس بملابسهم المعتادة في مثل هذه الظروف، ويبقى سائراً على هذا المثال في طرقات، أغلب القاطنين بها من المسلمين؛ والحق يُقال إنّ هؤلاء كلما مرت عليهم حفلة يتظاهرون بمظهر الاحترام. وأثناء احتفال الكنائس بأي مناسبة كانت الدولة العثمانية تعمل على السهر على راحة هؤلاء، فترسل لهم عساكر للمحافظة على الأمن العام. هذا ولا يخفى على أحد أن العساكر العثمانيين عن بكرة أبيهم مسلمون، فهل في هذا الواقع شيءٌ من التعصب الذي يتهم الغربيون به المسلمين، ويظهرونهم بواسطته كأقوام متوحشة متأهبة لاغتيال الأمم الغربية. وأين التعصب في البلاد العثمانية إذا كان الجندي ملزماً بأداء السلام العسكري لرجال الدين المسيحيين، كما يؤديه لقائده أو لحاكم مدينته! ألم تكن البضائع الواردة باسم القسيسين معفاة من رسوم الجمارك؟ ألم تكن من عادة المسيحيين أن يجعلوا فوق قباب منازلهم وأماكنهم المذهبية صلباناً كبيرة جداً"؟ وتتابع الجريدة :" فليتأمل المنصف في هذه التسهيلات التي يسميها المغرضون بغضاً دينياً ومصادرة للحرية."[xvii]

إن الدولة العثمانية لا تقبل نظام الطبقات في المجتمع، فلا يمكن تصنيفه أو تقسيم شرائحه إلى رعايا عنصريين، وقوميين، ومتدينين، أو تصنيفه حسب المذاهب الدينية، فلا رعايا من الدرجة الأولى، ورعايا من الدرجة الثانية، ورعايا من الدرجة الثالثة، بل هناك رعايا عثمانيون فقط. أي لم يكن هناك ترجيح أو تمييز في المهن والحرف، فلا يزاول هذه المهنة إلا المسلمين، ولا يسمح لغيرهم مزاولتها، كأن يُشترط الإسلام في مهنة أو حرفة ما، حصراً من دون الآخرين. وبتعبير آخر، لم تكن هناك شروط أولية في التعيين والتوظيف في شؤون الدولة من وظائف إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية، بل كان المعول عليه في كل ذلك، الخبرة واللياقة، بصرف النظر عن العاهات البدنية والحالات النفسية يعني:" الرجل المناسب في المكان المناسب"، فالذميون رعايا عثمانيون متساوون في الحقوق، يتمتعون بجميع الحقوق والحريات التي كانت للمسلمين في جميع المجالات. وينقل "صبري خدمتلي" عن "أ. دي أكيجس" في تعريفه لاستنبول حيث يقول:" الجوامع، وكنائس اليهود ، وكنائس الروم والكاثوليك والأرمن مكتظة وكأنها في سباق لنيل التفوق".[xviii] فهو عندما يقول ذلك، إنما يؤكد أن لكل ملة مبادئها، والكل يتمتع بحريته الدينية في الدولة العثمانية.

لذلك ، لم يذبْ غير المسلمين بين المسلمين، بل استمروا في عيشهم، محافظين على أعرافهم وديانتهم داخل الأراضي العثمانية، وتحت رعاية السلاطين. ذلك لأن العثمانيين إذا ما فتحوا بقعة من الأرض مأهولة بسكان مختلفين في دينهم وعرقهم وثقافتهم، أقاموا معهم عقد الذمة، وأصبح هؤلاء "أهل ذمة"، وبذلك يستطيعون هؤلاء

الحفاظ على جميع شؤون ثقافتهم ومعاشهم واقتصادهم؛ ويحصل هؤلاء بموجب ذلك العقد، على نظام، حقوقي فصَّله الفقهاء المسلمون، حيث استطاعوا العيش جنباً إلى جنب مع المسلمين، محافظين على دينهم وقيمهم الثقافية مئات السنين.

ولم يُدع غير المسلمين في الدولة العثمانية بحسب عرقهم:تركي، عربي، رومي، بلغاري وأرناؤوطي... الخ، بل سمّي هؤلاء وفق دينهم ومذهبهم بمسلم ونصراني (أرثوذكسي، كاثوليكي، بروتستانتي) ويهودي، أرمني، فالدولة أضفت على الجماعات المصنّفة على أساس الدين أو المذهب، اسم "الملة"، وتضم هذه الكلمة باللغة العربية الدين أو المذهب، وبهذا أصبحت كل جماعة منتسبة إلى دين أو مذهب "ملة".[xix]

ونظام الملة هو التنظيم الذي ينظم شؤون غير المسلمين في الدولة، وذلك بمنحهم حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم الدينيين، وحق ممارسة شؤونهم الخاصة في التعليم، والقضاء، والضرائب تحت إشراف هؤلاء الرؤساء؛ وكانت كل مجموعة من غير المسلمين تمثل طائفة مستقلة يتحدد وضعها ووضع المنتسبين إليها وفقاً لانتمائهم الديني، وتمثّل هذه المؤسسة مؤسسة وسيطة بين الدولة وأهل الملل المختلفة فيها، بحيث يقوم رئيس كل ملة باستقبال "الفرمانات" والأوامر السلطانية، ويبلغها إلى أهل ملته، ويتابع أمر تنفيذها بينهم، وكان أفراد كل ملة يبلغون الدولة ما يريدون عبر رؤسائهم الدينيين المنتخبين منهم، وذلك بموافقة سلطانية معلنة بفرمان خاص.[xx]

وكان العثمانيون متسامحين تجاه أهل البلدان المفتوحة، فلم تُعرف عنهم أية ممارسة إكراهية لتحويل الناس عن دينهم ، على الرغم من أنهم كانوا متعصبين لدينهم. والدين عندهم يمثّل أهم وأعظم قيمة في حياتهم. يقول "أندريه كلو":" إن براعة العثمانيين تمثلت في حكمهم بالاعتدال والإنصاف، وبمساعدة عامل التسامح الديني، قبلت الشعوب بسيطرة الأتراك دون صعوبة".[xxi]

ويقول :" محمد فريد بك" عن السلطان أورخان بعد فتحه أزميد:"ومما جذب إليه قلوب الأهالي، أنْ عاملهم باللين والرفق، ولم يعارضهم في إقامة شعائرهم الدينية، وأَذِنَ لمن يريد الهجرة أن يأخذ كافة حاجاته وبيع عقاراته مع تمام الحرية في إجراءاته".[xxii]

ومما يُروى عن السلطان "بايزيد الثاني" أنه كان رحب الصدر كريم الخلق مع رعاياه المسيحيين، يسمح لهم بالتردد على مجلسه بحرية كاملة. واشتهر مراد الثاني بعنايته في تحقيق العدالة، وإصلاح المفاسد التي سادت عهد الأباطرة الإغريق، وعاقب، من غير هوادة، أي موظف من موظفيه استبدّ برعاياه.[xxiii]

ويذكر "توماس أرنولد" في موضع آخر، "أنّه لو تأملنا عدالتهم ونزاهتهم وسائر فضائلهم الخلقية، لخجلنا من جحودنا، سواء في عبادتنا أو تراحمنا من جورنا وتعسفنا

وإفراطنا، فلا ريب إنّهم سيقيمون الحجة علينا، ولا شك أنّ تقواهم وأعمال الرحمة فيهم، كانت الأسباب الرئيسية لنمو الدعوة المحمدية".[xxiv]

وكانت الجزية تفرض على غير المسلمين مقابل حمايتهم والدفاع عنهم، وتسقط عمّن يؤدّي خدمات خاصة للدولة، كالأطباء مثلاً؛[xxv] ولا يؤدّي الجزية القساوسة ورجال الدين من غير المسلمين، كما لا يؤدّيها العاجزون عن حمل السلاح، كالأطفال والنساء والعجزة وكبار السن. وقد ورد العديد من الفرمانات التي تعفي أماكن العبادة والفقراء والأرامل من دفع الضرائب :" بموجب فرمان صادر عن البادشاه بخصوص إعفاء المكاتب والجوامع وأماكن العبادة بمختلف أصنافها وتبعيتها والمستشفيات، وما إلى ذلك من المباني الخيرية، عن دفع الضرائب".[xxvi] وورد في فرمان آخر: وتمّ منح امتيازات من طرف الدولة، إعفاء الأديرة والكنائس وكل المؤسسات الخيرية الوقفية ودور الأيتام والأرامل ومنازل الرهبان والمكاتب، وغيرها من المؤسسات الخيرية من دفع الضرائب".[xxvii]

وكانت الكنائس والأديرة والبطاركة ورجال الدين يتمتعون بالحرية الكاملة والاستقلال التام في ترتيب التنظيمات الكنسية والجماعات الدينية للمسيحيين الذين يرأسوهم؛ والحقّ أنّ السلطات العثمانية لم تتدخل كذلك في مدارس أهل الذمة التي عاشت في كنفها، ولا في برامجها التعليمية- باستثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر- وفي ظل القوانين العثمانية كانت الجماعات الدينية من أهل الذمة داخل الدولة، تستطيع إنشاء المدارس على درجاتها بحسب النظم التعليمية السائدة. وكانت هذه المدارس عادة تُقام في مبانٍ ملحقة بالكنائس، ويقوم القساوسة بأداء العملية التعليمية في المدارس المسيحية، مثلما كان المشايخ من علماء المسلمين يقومون بالتعليم في المدارس الدينية الإسلامية.[xxviii]

وعندما افتتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، أعطى أهالي "غلاطة"، وهو أحد أحياء القسطنطينية، عهداً على جميع ممتلكاتهم وحرياتهم الشخصية والدينية وممّا جاء في العهد: هذا عهد ذمي غلاطية، عاهدهم أبو الفتح السلطان "محمد خان" لما فتح القسطنطينية:" أنا السلطان محمد خان ابن السلطان مراد، أقسم بالله خالق السموات والأرض، وبحق روح حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم الطاهرة المنورة، وبحق المصاحف، وبحق روح جدي، وبحق روح أبي، وبحق حياتي، وبحق حياة أولادي، وبحق السيف الذي أحمله، إنْ أرسل أهل غلاطية مفتاح القلعة المذكورة، طلباً للسلم إلى عتبتي العالية، معلنين الطاعة والانقياد لي، فإنّني:

1- قبلت أن يقيموا عباداتهم (طقوسهم) وأركانهم على الوجه الجاري بحسب الأسلوب القديم لعاداتهم وأركانها، وأنْ لا أهاجمهم لهدم وتخريب قلعتهم.

2- وأمرت أن يُقرّ في أيديهم وأرزاقهم وأملاكهم ومخازنهم وبساتينهم وطواحينهم وسفنهم وقواربهم وعموم أمتعتهم ونسائهم وأولادهم وعبيدهم وإمائهم، ولا أتعرّض إلى شيء ولا أُكرههم على شيء في ذلك.

3- وعليهم أن يعملوا، وأن يسافروا براً وبحراً مثلما في سائر ممالكي، فلا يمنعهم ويزاحمهم إنسان، وأن يؤمنوا ويسلموا.

4- وأن أضع عليهم الخراج يؤدّونه عاماً بعد عام كغيرهم، وأن أرعاهم بنظري الشريف، فأحميهم مثل ممالكي الأخرى.

5- وأن تكون كنائسهم ملك أيديهم، ويقروا حسب طقوسهم، وأن لا أستولي على كنيسة لهم لأجعلها مسجداً.

6- وأمرت أن لا يؤخذ ولد للجيش الجديد (الإنكشاري)، ولا يجبر كافر على الدخول إلى الإسلام ، بغير رضاه، وأن ينصّبوا من بينهم من يختارونه صاحباً (راعياً) لمصالحهم[xxix].

وبعد فتح البوسنة من قبل السلطان "محمد الثاني"، أعطى لأهلها فرماناً أمنهم فيه على حياتهم، وأملاكهم وعبادتهم، وممّا جاء فيه:" أنا السلطان محمد خان، بكل حواسي ومداركي، وبموجب فرمان الهمايوني، أمنح مزيد العناية والحقوق لرهبنة البوسنة، ولا يمكن لأيّ كان مزاحمتهم أو منعهم، ولا يسمح لمن يتوقف بممالكنا أو لمن يأتي بطريقة غير شرعية ويخلّ بالأمن العام؛ على العكس نحرص ألاّ يشعر من يسكن ممالكنا أو يحلّ بها بالخوف، ولا يمكن لأي طرف سواء من المتمكنين من الكنائس أو حتى من طرف حضرتي شخصياً ووزرائي ورعيتي ومن الذين بمملكتي، التدخل والتعرّض وتعذيب هؤلاء الذين وقع ذكرهم أعلاه. أقسم باليمين وبحق السموات السبع وبحق علو رسولنا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم، وبحق السبعة مصاحف، وحق المئة والأربعة وعشرين نبيّاً، وبحق السيف الذي أحمله، ألاّ يخالف أيّ فرد هذا المكتوب تحت أي ضغط، وما دام هؤلاء مطيعين لأمري"[xxx]. (أنظر ملحق رقم 1، ص 33)

ولا ننسى الفرمان الذي منحه محمد الفاتح لنصارى القدس، قبل فتحها من قِبل السلطان سليم الأول بحوالي سبعين سنة. وقد منحهم الفاتح هذا الفرمان بناءً لطلب بطريرك القدس بعد أن تم للفاتح فتح القسطنطينية عام 1453م[xxxi].

ومما دفع البطريرك إلى الطلب من قِبل الفاتح منحهم هذا الفرمان، حتى قبول دخول الدولة العثمانية بلاد الشام، وتحديدًا القدس، بإعتقادي ثلاثة أمور:

1- سماحة وعدل الدولة العثمانية مع جميع رعاياها مسلمين وغير مسلمين.

2- من أجل السماح للمسيحيين بالذهاب إلى القدس لأداء مناسك الحج.

3- تصنيف الدولة العثمانية من كبار الدول العالمية، فكان من المتوقع أن يخطب ودّها الجميع القاصي والداني.

كما أمَّنهم السلطان على أرواحهم وممتلاكتهم وكنائسهم.

وبعد فتح القدس من قِبل السلطان سليم الأول سنة 1516م جاءه وفد من الرهبان والقساوسة الأرمن والأرثوذكس يطلبون من السلطان أن يأمنهم على أرواحهم وممتلاكتهم وحريتهم الدينية، فقد منحهم السلطان سليم هذا الفرمان الذي كفل فيه عباداتهم وحريتهم الدينية وأمَّنهم على كنائسهم[xxxii]. (أنظر ملحق رقم 2، ص34)

والتاريخ خير شاهد على التزام سلاطين آل عثمان الذين أعقبوا "محمد الفاتح"، بكل الامتيازات التي منحها السلطان للنصارى ، بل إن امتيازات المسيحيين في الدولة العثمانية، قد زادت بسبب الظروف السياسية، ونتيجة لبعض الضغوط الخارجية، حتى وصل الأمر بأن أصبحت البطريركية "دولة داخل دولة". وبتعبير آخر إن البطريرك وأعوانه لم يكتفوا بالحفاظ على كيان الكنيسة وكيانهم فقط، بل أصبح مدى النفوذ والسلطة اللذين يتمتعون بهما في ظل الحكم العثماني المسلم أكبر بكثير جداً ممّا تمتّعوا به في ظل أعظم عهود بيزنطية المسيحية قوة. وقام البطريرك داخل الدولة العثمانية المسلمة بدور أكثر أهمية من عهد الدولة البيزنطية، وهي مسيحية، ولم يكن ذلك إلا بفضل الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للكنيسة وأتباعها. وقد شهد الغربيون على هذا الأمر، واعترفوا به.[xxxiii]

وطُبع النصارى في الدولة العثمانية، بطابع عثماني، فأخذ الرهبان والقساوسة في كثير من الأماكن يتزيون بزي الأتراك، ويقرأون كافة أدعيتهم وترانيمهم الدينية الأخرى عدا الإنجيل باللغة التركية.[xxxiv]

وعُرفت الدولة العثمانية بالعدالة والتسامح مع رعاياها من غير المسلمين أيام السلم والحرب، فبعد انتهاء الحرب البلقانية الأولى والثانية 1912- 1913م، وبعد عودة الدولة العثمانية إلى الأراضي التي سُلبت منها في الحرب الأولى، أصدرت الدولة فرماناً بضرورة إرجاع جميع الأراضي إلى غير المسلمين :" إن القاعدة الإيجابية التي تطلب إجراؤها واتخاذها هي بإجرائكم معاملة كبيرة للمحافظة على حقوق دولتنا وعلى حقوق رعاياها في الأراضي"[xxxv]. وحتى بناء الكنائس كانت تنشأ بفرمان من الدولة العثمانية،[xxxvi] وتُمنح تراخيصها بناءً على طلب الأهالي، مرفقة بالخرائط التي تبيّن المساحة المنوي تشييدها:" قرار صادر عن مقام الصدارة العظمى بتاريخ 18 رمضان 1331هـ، الصدر الأعظم، ومعه نظارة المالية ونظارة المذاهب والعدل، يوافقون على إقامة كنيسة بحارة نعمة الله الواقعة في مدينة أورفة. وتبلغ مساحة الكنيسة الإجمالية 980 متراً مربعاً، وفي الوثيقة تفصيلات لجميع المقاسات طولاً وعرضاً والطوابق وحتى النوافذ".[xxxvii]

وقد اتهم بعض المؤرخين والباحثين على الدولة العثمانية بأنَّها لم تكن تسمح ببناء الكنائس في الأحياء الإسلامية، وهذه الوثيقة هي أكبر دليل على أن الدولة العثمانية كانت تتعامل مع أهل الذمة سواسية مع المسلمين:" طلب من الملة البروتستانتية بخصوص توسيع الكنيسة التي هي بالقرب من الجامع والمقبرة الإسلامية، فقد تقرّر أن تقام الكنيسة"[xxxviii]. وذهبت الدولة العثمانية إلى أبعد من ذلك، عندما أمرت مُتصرّف القدس بإعطاء أرض للملة الكاثوليكية لإقامة كنيسة لهم[xxxix]. وتكفلت ببناء الكنائس للمسيحيين[xl]. واهتمّت الدولة العثمانية بالفقراء من المسيحيين والمسلمين على السواء:" سيتم افتتاح الإصلاحية المخصصة للإناث "بروستجوك" وقبول إناث المسلمين والمسيحيين وكل أصناف تبعية الدولة العثمانية على حد سواء"[xli]. وحتى بناء المستشفيات للملة المسيحية، كان يتمّ بطلب يقدّم من الدولة للحصول على موافقة من أجل بنائها:" بأمر من الباب العالي يسمح للمارونيين بالقدس الشريف بإنشاء مستشفى بالقرب من دير مار يعقوب التابع لهم"[xlii].

ولم تكن الدولة العثمانية تسمح للمسلمين، باعتبارهم مسلمين من دين الدولة، بالاعتداء على أرض تابعة لأيّ ملة:" قرار بموجب فرمان سلطاني، يجب تسليم المدرسة والجامع القريب من مبنى صلاح الدين القائم في مبنى أو موقع كنيسة مريم عليها السلام بالقدس الشريف إلى الطائفة اللاتينية لتحويلها إلى كنيسة، كما كانت عليه قبل فتح القدس من طرف "صلاح الدين الأيوبي". ومنذ أن تم فتح القدس، وبموجب قرار، تمّ تحويل هذا المبنى إلى جامع ومدرسة، ووُضعت تحت إدارة عائلة أبو اللطف جَداً عن أب عن ابن وذلك بما ينص عليه الشرع"[xliii]. وسمحت الدولة العثمانية للطوائف المسيحية باستيراد جميع المواد للكنائس والمدارس والمكاتب والمؤسسات الخيرية، من دون دفع رسوم جمركية عليها:" على غرار ما يتمتع به الأجانب المقيمون بتراب الإمبراطورية العثمانية، من إعفائهم من دفع معلوم الجمارك عن المواد والأشياء التي يتم جلبها لصالح أماكن العبادة والتعليم وغيرها من المنشآت الخيرية، على غرار ذلك، وقع إعفاء ما يجلب من الأشياء للمكاتب ومسافر خانة والمستشفى التابعة للكنائس الأرثوذكسية"[xliv]. وكان يتم إعفاء الكنائس ورجال الدين من دفع الضرائب:"هذا الفرمان صادر خلال جلوس الهمايوني، ويقرّ بإعفاء كنائس وأديرة رهبنة ملة الروم بالبوسنة وكل الأراضي والبساتين التابعة لهم، من مختلف الضرائب، وأيضاً على غرار سائر الملل القاطنة بالأراضي العثمانية يقر السلطان بحمايتهم وحماية عرضهم وممتلكاتهم"[xlv].

وبلغ حرص الدولة العثمانية على الطوائف المسيحية وأماكن عبادتها حداً لا يوصف، فمنعت السلطة المحلية من مداهمة الكنائس، باعتبارها أماكن عبادة، ولا يجوز تفتيشها، وعاملتها على غرار السفارات لتابعة للدول الأجنبية:" مراسلة صادرة عن الباب العالي إلى متصرف القدس ونائب يافا، على أثر شكاية أو عرض حال موجه

من بطريرك الروم إلى الباب العالي، وذلك على أثر ما قام به متصرف القدس من تجاوزات تمثّلت في تفتيش الكنائس والأديرة المتواجدة بالقدس وتوابعها. ويرى الباب العالي أنّ هذه المؤسسات تحت تصرف وإمرة البطاركة، لذلك لا يجب تفتيشها أو التعدي عليها، إلا بأمر من السلطة العليا، وبأمر من مسؤولي المنطقة بالكف عن مثل هذه التجاوزات"[xlvi].

وعلى الرغم من أن البطريرك لم يكن موظفاً لدى السلطان، إلا أن الأخير كان يخصّه، بمبالغ مالية، إما على شكل هبات أو كتعويض شهري على خدماته : "أعطى السلطان سبعين ألف قرش إلى بطريرك الروم كهبة منه"[xlvii]. كما صدرت إرادة سنية بتخصيص خمسة آلاف قرش، راتباً شهرياً لحضرة بطريرك الروم السابق.[xlviii]

وكانت الدولة العثمانية حريصة على كنائس المسيحيين، وطلابهم وفقرائهم، حيث صدرت الإرادة السنية بأن يوزّع على بطريرك الروم مبلغ ، قدره سبعمائة وخمسون ليرة عثمانية، لتعمير ما هدمه الزلزال من كنائس[xlix]. كما أصدرت أمراً بقبول عشرين تلميذاً سنوياً من تلامذة الروم، لإدخالهم في المكاتب "الشاهنية" على نفقة الخزينة الخاصة السلطانية[l].

وإثر عودة القوات العثمانية إلى قضاء "قرق كليسيا" بعد الحرب البلقانية الثانية 1913م، طلبت السلطات العثمانية من الوالي إعادة جميع ممتلكات الأهالي إلى المسيحيين:"... إن أغراضاً وأموالاً قد خلّفها المهاجرون البلغار بسبب الحرب، واستلم عسكرنا أثمانها إثر بيعها، لذلك يطلب إلى متصرف القضاء إعادة الحق إلى أصحابه"[li].

وممّا يدعو إلى الدهشة، أنّ مقاومة اختلاف الدين لدى الشعب المسيحي المحلي، كانت محدودة للغاية، هذا الشعب ، كان ممتناً للحرية الدينية التي منحها لهم العثمانيون، والتي كانت مجهولة في أوروبا في ذلك العصر. وكانت الضرائب العثمانية، أقل بكثير من الضرائب البيزنطية، إذ لم يكن يجبى من المسيحيين سوى الضريبة الإسلامية التي تسمّى "الجزية" وفي مقابل ذلك، كان المسيحيون يعفون من الخدمة العسكرية قبل عصر التنظيمات. وعندما أقرّت التنظيمات العثمانية الخدمة العسكرية لجميع رعايا الدولة العثمانية وحدّدت تعويضاً يدفع عنه وهو "البدل العسكري" لمن لا يريد الخدمة، وأعفت فقراء المسيحيين من دفع هذا البدل[lii].

ولم تتعرّض الدولة العثمانية لأملاك المسيحيين، فلم تمس مخزناً أو محلاً يخصهم في المدن، وكانت في المدن الكبيرة وبخاصة استنبول، جماعة من المسيحيين. لأغنياء الذين كانوا يعيشون في غاية الرفاهية، حتى إنّ أزواجهم كن يلبسن اللباس والزينة التي لا تختلف عن لباس وزينة الأميرات الأوروبيات، ولم ينظر إليهم العثمانيون نظرة سوء.

وكان المسيحيون من كبار التجار وأصحاب السفن، والبنوك والمقاولين قد خصصت الدولة لهم حرساً من الإنكشارية لصيانة ممتلكاتهم. واحتل البنادقة جزيرة "ساقيز" لفترة قصيرة، فارتكبوا ظلماً شديداً إلى درجة أنه عند عودة الإدارة العثمانية إلى هذه الجزيرة، استقبل شعبها العثمانيون بسرور كبير، وأقاموا الاحتفالات والأفراح. وممّا لا شك أن العثمانيين لم يحاولوا إزالة دين أو محو حضارة شعوب الأقطار التي فتحوها. ونظر المسيحيون في دعاواهم المدنية في محاكمتهم الكنسية بالنسبة إلى توزيع الميراث، إلى القانون الإسلامي[liii].

وأزاء هذه الحريات والتقديمات التي منحتها الدولة العثمانية للكنيسة، كان من الطبيعي أن تكون مسؤوليتها أمام الدولة العثمانية بقدر الحريات والسلطات التي مُنحت لها بموجب هذا الامتياز؛ والبطريرك هو الرئيس الديني وفي الوقت نفسه، الرئيس الروحي لطائفته، والمسؤول الذي يجب على الدولة أن تخاطبه في ما يخصّ شؤون طائفته. ومن السهل جداً إدراك هذا بكل صراحة عند قراءة الفرمانات العثمانية المنظّمة لشؤون الكنيسة، فهي تنصبّ على أنّه :" لا بدّ من النظر في كل أنواع الأمور والمسائل الخاصة بهم، بمعرفة البطريرك المذكور..." وهنا، نتوقف عند خاصية أخرى تسترعي الانتباه ، ألا وهي قَسَم البطريرك ووعده أمام السلطان:" على أن يظل مُخلصاً للسلطان، ينفذ قوانين الدولة العثمانية ويحترمها". وهذا القسم الذي يسمّى "يمين نامه" يتلوه البطريرك أمام السلطان، وينصّ على أنّه لن يخون الدولة العثمانية، وسيؤدي عمله على أتمّ وجه، ويكتب للدولة عن كل من تبدر منه خيانة للبلاد، سواء كان من رجال الدين أو من غيرهم[liv].

وكانت معاملة الدولة العثمانية لأهل الذمة رحيمة، فقد شهد على ذلك الأعداء قبل الأصدقاء، حيث زار وفد من الموارنة في لبنان البابا يشتكون إليه من سوء أوضاعهم، وبحسب ما ورد في جريدة ثمرات الفنون، كان رد البابا بما يلي:" أنتم بفضل هذا السلطان (يقصد عبد الحميد) لفي أكثر حرية وسعة من سائر الإكليروس حتّى ونحن في روما"[lv].

وأثناء القحط الذي ضرب جبل لبنان في نهاية القرن التاسع، أرسلت الدولة العثمانية إلى أهل الجبل المواد الغذائية، من دون النظر إلى ملة هؤلاء، بل كان جل اهتمامها كونهم بشراً بالدرجة الأولى، ورعايا عثمانيين بالدرجة الثانية. فقام البطريرك الماروني بإرسال برقية شكر إلى الصدارة العظمى في 1 مارس 1871م وهذا نصها:" سيادة ولي نعمتنا البادشاه ذو شيم الكرام والرحيم والعطوف برعاياه.بهدف رفع حالة اضطراب الفقراء، التي تسبّبت فيها بالجفاف الذي ضرب جبل لبنان هذه السنة، فقد تمّ استلام عشرة آلاف كيس من الحنطة التي أمر بتسليمها الباب العالي. ولإحسانكم وكرمكم فقد دعا لكم كلّ إنسان... فإنّ البطريرك يتقدّم للسلطان الأعظم والمليك الأفخم ، يعترف بسلطتكم العلية ويدعو لكم بالخلود"[lvi].

وحتى إنَّ الدولة العثمانية لم تبخل على المسيحيين بتعليم دينهم:" قرّرت نظارة المعارف المصرية تعميم التعليم الديني في جميع المدارس الابتدائية، وبما أنّ الأقباط قد طلبوا أن يُعاملوا إسوة بالمسلمين، قرّرت نظارة المعارف أيضاً أن يعلّم أبناء الأقباط دينهم"[lvii] وبعد عهد التنظيمات والسماح لغير المسلمين الانخراط بالمؤسسة العسكرية سمحت الدولة لهم بالدخول إلى المدارس الحربية[lviii].

وكان الشرع الإسلامي هو الذي يحكم تصرف ا لسلطان أمام الرعية، فعندما كان يخطأ بعض السلاطين بحق أهل الذمة، وأمام تنبيهه لأمر الشرع، كانوا يمتثلون للأوامر الإلهية؛ فهذا السلطان سليم الأول وبعد إتمام فتح بلاد الشام، واستتباب الأمن فيها، حاول بعض العناصر المسيحية تشويه صورة جميع المسيحيين،وإعطاء صورة للسلطان سليم بأنّ جميع أهل الذمة هم من العناصر غير المنضبطة وغير الملتزمة، وهي تقطع اليد التي تمتد إليها. من خلال الإساءة إلى جميع المسيحيين، حيث أبت بعض النفوس الضعيفة إلا الإساءة لمن أحسن إليها، فقد حاولت هذه العناصر تعكير صفو العلاقة بين العثمانيين والمسيحيين بإثارة بعض الاضطرابات، فسبّبت بعض المتاعب للدولة. لذلك كانت ردة الفعل من قبل السلطان سليم، قوية ليس ضد العناصر غير المنضبطة فحسب، إنما "ذهب الصالح بعهد الطالح"، إذ قرّر تخيير أهل الذمة بين أمرين إما الرحيل عن الممالك العثمانية أو الدخول في الإسلام، فما كان من شيخ الإسلام إلا أن تصدّى للسلطان قائلاً له:" ما داموا قد قبلوا أن يكونوا رعايا للدولة، فنحن مكلّفون بحماية أموالهم وأرواحهم وأعراضهم، مثلما تحمي أموال وأعراض المسلمين"[lix]، فما كان من السلطان إلا أن امتثل للشرع الإسلامي، وعدَّل عن فكرته.

وكان الإنسان في الدولة العثمانية معزّزاً ومكرّماً، بغض النظر عن دينه وعرقه ولونه، حتى الحيوان أخذ حقوقه في هذه الدولة، فقد احتوت القوانين الخاصة بالشؤون البلدية، والصادرة في عهد بايزيد الثاني في بداية القرن السادس عشر على الحكم القانوني الآتي:" لا يُستخدم الحمار المعوّق الساق في تأدية الأعمال، وينبغي الاهتمام الدائم بسيقان الخيول والبغال والحمير، ويجب أن لا تحمل أثقالاً فوق طاقتها، فهي دواب غير ناطقة ولا تستطيع الشكوى، ويجب تنفيذ هذه الأوامر جملة وتفصيلاً، ومن لا يلتزم بها يتعرّض، للحساب وهذه الحيوانات وغيرها خلقها الله سبحانه وتعالى، وكلّها مُنحت الحقوق من لدنه عز وجل، وهو اللطيف الخبير، وهذه الحقوق ثابتة شرعاً"[lx].

لذلك من المستحيل لهذه الدولة التي راعت حقوق الحيوان، أن تبدي عدم احترامها لحقوق الإنسان، عدا بعض الأخطاء وحالات استغلال النفوذ، فهؤلاء الحكام بشر قد يصيبون وقد يخطئون، وكان الظلم إنْ وقع، يقع على المسلم والمسيحي معاً. وهذا يحدث من بعض العناصر غير المنضبطة. وللأسف فقد تمّ الترويج لهذه الأخبار من قبل بعض الباحثين والمؤرّخين، على أنّها السياسة العامة المُتّبعة من قبل الدولة

العثمانية؛ والحقيقة هي عكس ذلك تماماً، لذا ينبغي وضع النقاط على الحروف في هذه المسألة، اعتماداً على الوثائق العثمانية. وإنْ حصل بعض الظلم أو التجاوزات من والٍ متصرّف أو بعض الموظفين، كانت الدولة تتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها:" وردت إلى الباب العالي من سفارتي النمسا وروسيا، أنّه نتيجة للخلافات التي نشبت بين مسلمي ومسيحي "غوسينا"، قام القائمقام ورئيس المحكمة بتوقيف 15 شخصاً من المسيحيين، ولم يوقفوا أحداً من المسلمين، لذلك يأمر الباب العالي بعزل القائمقام ورئيس المحكمة"[lxi].

ولم تتردد الدولة من رفع الظلم عن أي مواطن عثماني، إن وصلت هذه المظلمة إلى مسامع السلطات العثمانية. فقد أورد الدكتور فاضل بيات في كتابه "بلاد الشام في الأحكام السلطانية" عدداً من هذه القصص، وممّا جاء في إحداها، أمر موجّه من الصدارة العظمى إلى والي الشام للقيام بالتحقيق في دعوى ذمي رفعها ضد الوزير السابق:" تقدّم الذمي جرجس وهو من قضاء بيروت وحامل الفرمان السلطاني، بعريضة أبلغ فيها أنّ وزيري السابق مصطفى باشا، ألقى القبض عليه،وأخذ منه قسراً خمسة آلاف ذهباً وما يعادل ألفي من الملح والأرز لمخازنه، بحجّة أنّه يقوم ببيع الحبوب لطائفة الإفرنج، ولهذا أصبح يطالبه شرعاً بما مجموعه ستة آلاف ذهباً، وأمرت أن تقوم أنت (أي الوالي) إلى جانب قاضي الشام وأمير السنجق، بالنظر في أحوال المذكور وتستردّ له حقه الثابت بلا نقصان"[lxii].

وأورد البيات عدد من الوثائق التي تصون حقّ المسيحيين واليهود والمسلمين، وممّا جاء في إحداها:" سبق أن تعرض بعض المسلمين واليهود في ولاية البحيرة إلى المداهمة، وسلبت أموالهم وأرزاقهم. وعند وصول حكمي الشريف إليك (أي للقاضي) أن تعرضت إلى سدة سعادتي، وبالتفصيل وعلى وجه السرعة، ومن دون تأخير، وبالوجه الذي تحاط به وتطلع عليه، عمّن ارتكبوا المظالم والاعتداءات، وممّن قاموا بالإغارة على المسلمين واليهود"[lxiii].

واتسمت العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام عموماً وفي طرابلس خصوصاً، وعبر تاريخهم الطويل، بأفضل العلاقات تقوم على الصداقة والألفة وحُسن الجوار. ويسجّل التاريخ بعض الملامح المشرفة عن تلك العلاقة الطيبة التي تجمع بين المسلمين والمسيحيين واليهود، فقد أمكن للمسيحيين التقاضي في المحكمة الشرعية في طرابلس ، لمواجهة كبار الشخصيات النافذة بعيداً عن الهواجس الطائفية. وقد عثر في سجلات هذه المحكمة على عدد من الوثائق التي تبيّن ذلك، ومنها أنّ أحد السكان المسيحيين يقاضي مفتي طرابلس بشأن خلافه معه على بستان شجري في قرية عشاش*[lxiv].

إن هذا النوع من القضايا المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية، يؤكّد واقعاً يرتكز على العيش الواحد البعيد عن القهر والإذلال والهواجس والعقد، الذي حاول

البعض تصويره لتشويه صورة العلاقة بين أهل الذمة والدولة العثمانية؛ فعندما يتجرأ مسيحي أن يرفع دعوى على مفتي المدينة أو الولاية، فذلك يدلّ على مدى تمتّع أهل الذمة بالحرية التامة في عهد الدولة العثمانية، واحترام الدولة للإنسان من أي طائفة أو مذهب كان. إنّ إقامة الدعوى على مفتي المسلمين في مدينة طرابلس في ظل الحكم العثماني، ومن قبل أحد السكان أو "الرعايا المسيحيين"، لم يكن أمراً عادياً، لكنّه حصل كما تفيد الوثائق التاريخية. ولكن اللافت للنظر أنّ خسارة المفتي لهذه الدعوى مرّت في السجلات كحدثٍ عادي، لم يتمّ تمييزه عن أيّة قضية أخرى. ولا شك أنّ لهذا الأمر دلالات ومعاني عميقة، أقلّها أنّ مناخ العيش الواحد والتسامح كان قوياً، وأن مناخ التحدي والانحياز كان غائباً، وإلاّ لما أقدم أحد السكان المسيحيين العاديين على مقاضاة مفتي طرابلس، والدفاع عن حقه أمام محكمتها الشرعية طلباً للعدالة.

وممّا يسجل عدالة الدولة العثمانية وتسامحها، قضية الحاج الأسعدي بطرابلس، الذي بنى مسجدًا على أنقاض أحد منازل المسيحيين في طرابلس ، وهو "نعمة الله غريب"، وقد حكم قاضي طرابلس في العهد العثماني بعدم جواز الصلاة في المسجد، لأن البناء تعدّى على أملاك الغير، وخلاصة الواقعة:" إنّ علي باشا الأسعد بنى الجامع على أنقاض دار نعمة الله غريب من العائلات الطرابلسية المسيحية، وقد تقدّم هؤلاء بشكوى من مجلس طرابلس بهذا الأمر، وتذكر مختلف المصادر التاريخية الفتوى الشهيرة للمفتي محمد كامل الزين، بعدم جواز الصلاة في هذا المسجد، لأنه مخالف للنصوص الشرعية"[lxv]، وما زال آل الغريب يحتفظون بحكم القاضي حتى الآن.

وإذا كنا نرغب في التفتيش عن حقيقة وواقع ما كان عليه العيش بين الطوائف الدينية في الماضي القريب، علينا ألاّ نكتفي بهذه المعطيات، وأن تفتّش عن معطيات أخرى، أكثر دلالة، نجدها في وثائق المحكمة الشرعية. فبعض هذه الوثائق يبيّن لنا وجود بيوت للمسيحيين، كانت تشترك مع بيوت المسلمين، في مدخل مشترك، وعبر دهليز مشترك ودرج مشترك[lxvi]. كما نجد دعاوى ومنازعات مدوّنة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، منها شهادات أدلى به مسيحيون أمام القاضي في المحكمة لصالح مسلمين ضد مسيحيين[lxvii]، وتُظهر بعض الوثائق توكيل مسيحيين لمسلم، بهدف شراء عقارات لهم من المسيحيين[lxviii]، ووكالة من مسلم لمسيحي[lxix].

إنّ المعطيات التاريخية التي تتضمنها مثل هذه الوثائق، تعكس عمق العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، وتسمح لنا بالحديث عن حسن التعايش بينهم. فهي تثبت أن قسماً كبيراً من أبناء طرابلس قَبِل ليس بمجاورة أبناء طائفة أخرى وحسب، بل بالاشتراك معهم في سكن دار واحدة، والدخول إليها من مدخل واحد ، واستخدام فسحة داخلية واحدة مشتركة بينهما، بل ومطبخ واحد مشترك، وهذا ما كان ليتمّ لولا أنّ حالةً من

الانفتاح الواسع، والاحترام والثقة، بل والمحبة التي ميّزت العلاقة بين الشريكين وعائلة كل منهما.

وكذلك الأمر في تأجير بعض الأراضي الزراعية، فإقدام المسلمين على تأجير أراضيهم للمسيحيين، يدلّ بوضوح على فرص الاستثمار والتملك المتبادلة، وتحسين الأوضاع المادية لكلا الطرفين، وهذا نموذج من التعايش الإسلامي المسيحي في الدولة العثمانية، ويدل على عدالة الدولة مع رعاياها، وإذا فتشنا في سجلات المحاكم الشرعية للولايات العربية لوجدنا الكثير منها.

وخير دليل على تسامح الدولة العثمانية وولاتها مع أهل الذمة، تسلم عدد كبير منهم التزام بعض المقاطعات في ولاية طرابلس؛ والمثال على ذلك، هو ناحية الزاوية التي كانت تابعة لولاية طرابلس التي كانت تضم في القرن السادس عشر عدداً من القرى على النحو التالي:

9 قرى مسيحية، 17 قرية إسلامية و8 قرى إسلامية ومسيحية[lxx]، حيث تمّ تلزيم هذه المنطقة، والتي بغالبيتها السكانية إسلامية، إلى مشايخ من الطائفة المسيحية ولأكثر من مرة[lxxi].

أسباب تدهور العلاقات بين الدولة العثمانية والمسيحيين:

عاش أهل الذمة (المسيحية)، فترة رخاء ورغد من العيش طوال العهود الأولى للدولة العثمانية، وخصوصاً القرون الأربعة الأولى، ولكن هذه الأوضاع تبدّلت مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فعلى الرغم من كل التسهيلات والتقديمات التي قدمتها الدولة العثمانية، إلى أهل الذمة، فما الذي تغيّر حتى ينقلب أهل الذمة ضد الدولة العثمانية، وتصبح العدوّ الأول للمسيحيين.

وممّا لا شكّ فيه، أن غير المسلمين عاشوا في هناء عيشٍ ورغد، عندما كانت الدولة العثمانية قوية وفي عصرها الذهبي من عمرها المديد، غير أنّ حياتهم تبدّلت ، وتألّموا في فترة انحدارها عندما تقلّدت الحكم إدارة غير عادلة وطُبّق نظام مختلف للضرائب. وكان لانتشار تيار "القومية" السريع في الغرب منذ القرن الثامن عشر، ولإعلان حقوق الإنسان وحقوق المواطن، والأهم من كل هذا، كان للتدخل الأوروبي، أكبر الأثر في تأليب أهل الذمة ضد الدولة العثمانية، فثار هؤلاء الذميون أصحاب القول والفصل في الاقتصاد العثماني، مستغلين بذلك وبنجاح تفوقهم من إجادة أبنائهم اللغات الأوروبية وعدم آدائهم الخدمة العسكرية، حيث أوفد الذميون أبناءهم إلى أوروبا ليترعرعوا بين أحضانها، ويشربون من ثقافتها.

ولم تتوان الدول الأوروبية الكبرى عن استخدام أهل الذمة، فضغطت على الدولة العثمانية، وطالبتها بإجراء إصلاحات جذرية لصالحهم ، بهدف ضم الذميين وجعلهم تحت جناحها، ومن ثمّ استخدامهم في تأسيس سيطرة سياسية واقتصادية على الأرض

العثمانية. فكانت النتيجة، نجاح هؤلاء في مسعاهم هذا، أما رجالات الدولة فقد شرعوا من جانبهم في التجديد والإصلاحات على كافة الأصعدة، فالإصلاحات كانت بالدرجة الأولى مطلباً عثمانياً داخلياً من جهة، ومن جهة أخرى كف يد الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤون الدولة بحجة حماية أهل الذمة، وضمان حقوقهم.

وقامت الدول الأوروبية بدور مميّز في إيقاظ الشعور القومي لدى شعوب الدولة العثمانية، تارة بالعزف على الوتر الديني، وطوراً عن طريق الوتر العرقي. وقد استغلت أوروبا هذه الشعوب المتعددة الأعراق والديانات في الدولة، لاستخدامها في دفع شعوب الدولة للمطالبة بالاستقلال عنها، فقد تبنّت روسيا،ودعمت الروح القومية السلافية من ناحية، ومن ناحية أخرى دعمت الشعور الديني الأرثوذكسي بحجّة استرجاع القسطنطينية من يد العثمانيين[lxxii].

وكانت روسيا تشجع على ارتكاب المجازر في الولايات العثمانية ضد المسيحيين، لتُوهمَ الرأي العام الأوروبي "بوحشية" الدولة العثمانية ضد المسيحيين[lxxiii]. فقد بيّنت الوثائق العثمانية أنّه كان بعض العصابات المسيحية (البلغارية) ترتدي البذة العسكرية العثمانية، وتقوم بإطلاق النار على المسيحيين لإيهامهم أنّ هذه المجازر يرتكبها الجيش العثماني، وبالتالي تقوم الشعوب المسيحية بالثورة ضد الدولة العثمانية[lxxiv].

واتخذت الدول الأوروبية من هذه المذابح سبباً لتأليب الرأي العام الأوروبي ضد السلطنة، فانساقت الشعوب البلقانية وراء الدول المحرّضة، من دون تدبّر لعواقب هذه الثورات، ولا أن تعرف الشعوب المسيحية في الدولة العثمانية الأغراض الخفية التي تريدها أوروبا من وراء هذا التحريض. وفي حالة الانتصار ستجعل الدول الأوروبية من الولايات العثمانية في أوروبا، مناطق نفوذ لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وفي حالة إخفاق الثورات، تكون أوروبا قد حقّقت أحد أهم أهدافها، وهو إضعاف الدولة العثمانية[lxxv].

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ مطالبة الدول الأوروبية للدولة العثمانية، بضرورة إجراء الإصلاحات لأهل الذمة إنّما هو تدخّل سافر في شؤون الدولة، كونها أعطتهم كامل حقوقهم، ولأنها كانت دولة إسلامية، وما مرّ معنا خيرُ دليل على ذلك.لذلك يُطلق على القرن التاسع عشر ميلادي، من تاريخ الدولة العثمانية، عهد الإصلاح العثماني، فالدولة سارت في طريق إصلاح مؤسساتها العسكرية والمدنية من أجل الحفاظ على تماسكها، وخوفاً من انهيارها، متوخية إقناع الدول الأوروبية، فالدولة تسير قدماً في طريق الإصلاح، وتحسين أحوال المسيحيين، حتى تمنع هذه الدول من التدخل في شؤون الدولة بحجّة حماية الرعايا المسيحيين[lxxvi].

وبدأت الدولة في تعديل قوانين توفّر إمكانية المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، فقام الداعون إلى التجديد بإعلان المساواة بين جميع المواطنين. غير أنّ كلّ هذه المحاولات والأنشطة لم تُرضِ الدول الأوروبية، ولم تُسقط الضغوط عنها، وهي لم تستطع كف اعتداءات الذميين الرافعين راية العصيان، ولم تشجّع من يقوم بدور التوعية القومية[lxxvii].

ويؤكد الخطي الهمايوني على هذا التعهدات، التي منحها السلطان، في خط كلخانة، وأضاف مبدأ هاماً يتعلق بامتيازات وحصانات رعايا الدولة من غير المسلمين، وهو معاملتهم على قدم المساواة مع إبقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء المُلل كانتخاب البطريرك لكل ملة، وتحديد رواتب رجال الدين من غير المسلمين، وإنشاء محاكم مختلفة للفصل في المنازعات التي تحصل بين المسلمين وغير المسلمين، وتأمين الحرية الدينية لكل طائفة[lxxviii]، وفتح المجال لكافة رعايا السلطنة في تولي الوظائف العامة[lxxix].

واستقبلت هذه الإصلاحات، من قبل أهل الذمة، والدول الأوروبية، بفتور شديد، وذهبت إلى المطالبة بالمزيد، إلى أن تولي السلطان "عبد الحميد الثاني" عرش السلطنة، (1876- 1909م) حيث واجهته عدة ثورات في البلقان (بلغاريا- صربيا- الجبل الأسود) فكانت الدول الأوروبية تضغط على السلطنة لتقديم المزيد من التنازلات، وصودف وجود تيار قوي في الدولة،وعلى رأسه الصدر الأعظم (مدحت باشا) يطالب بإعلان الدستور، ويُعتقد بأنّه السبيل لإنقاذ الدولة من التدهور والانحلال، وكفّ يد الدول الأوروبية عن التدخل في شؤون الدولة. ثم إنّ إعلان الدستور سيكون جواباً مسكّناً للدول الأجنبية، بما فيها دول البلقان التي كانت تطالب بإصلاح الأوضاع في الدولة. وبعد إعادة العمل بالدستور عام 1908م، دخل إلى "مجلس المبعوثان" جميع الملل والأعراق، إلاّ أنّ هذا التنوّع من الأعراق والأديان لم يساعد على ربط أهل الذمة بالدولة العثمانية، بل كان عامل هدم لوحدتها[lxxx].

وقد لخص وزير خارجية الدولة "نوردانجيان" "الأرمني" معاناة الدولة مع الدول الأوروبية،وتدخّلها في شؤونها الداخلية، وتعريفه للمسألة الشرقية، بتصريح لجريدة لسان الحال،وممّا جاء فيه:" لم يبق أحد إلاّ ويعلم، أنّ مملكتنا جعلت لأوروبا يداً في شؤوننا الداخلية عبر الكثير من الامتيازات والمعاهدات، حيث كنا مكبّلين بمواثيق وسلاسل، فكنا كمن يحكم على نفسه بالإعدام"[lxxxi].

وقد اعترف الساسة الأوروبيون أنهم أفسدوا العلاقة الجيدة التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية. وأهل الذمة، وذلك بتدخلهم في شؤون أهل الذمة وتحريضهم على الدولة. يقول اللورد "بالمرستون" في خطاب أمام مجلس اللوردات في آذار 1854:" إنّ الشريعة المحمدية هي الشريعة الوحيدة التي يمكن أن تُحفظ بها مملكة ذات شعوب مختلفة الأجناس والأديان، وهي الشريعة الوحيدة التي يصيرون بها أمّة واحدة

كالمملكة العثمانية، ولولا دسائس المفسدين لكان كلّ فرد من أفراد هذه الأمة في أرغد عيش وأهناه، وإنّه لعلمي أنّ تدخل الأوروبيين في أحكام البلاد العثمانية يعود على النصارى بالضرر لا بالمنفعة"[lxxxii].

وأخذ كلّ واحد من أهل الذمة يعمل وفقاً لمصلحته الخاصة، وبقيت مشكلتهم قائمة ولم تنتهِ إلا بخروج الدولة من كافة الأراضي الأوروبية، والعمل على تفتيتها من الداخل. وكان لسياسة التتريك التي اتبعتها جمعية تركيا الفتاة الأثر الكبير في ازدياد تفاقم الأوضاع بين السلطنة وأهل الذمة، حيث بدأ أهل الذمة المطالبة بالمزيد من الإصلاحات، بالرغم من حصولها على معظمها[lxxxiii].

الخاتمة:

إنّ الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي عاملت رعاياها الذين يدينون بغير دينها، بالتسامح والانفتاح والاعتدال، فقد اتبعت أوامر الشرع الحنيف، وتركت للمسيحيين حرية عبادتهم وعاداتهم وتقاليدهم، واحترمت عقائدهم كل الاحترام، فعاشوا طويلاً متمتعين بهذه الحرية، في حين أنّ مسيحي إسبانيا قتلوا المسلمين لأنّهم مسلمين، وهتكوا أعراض نسائهم، وحرمة بيوتهم، وما رحموا إنساناً. ولم تكتف الدولة العثمانية بمعاملة المسيحيين واحترام أديانهم وعقائدهم، بل عاملتهم مثل أبنائها المسلمين. وسلكت طريق المساواة فعينت الكثير من المسيحيين في المناصب العليا، وائتمنتهم على أمورها، وجعلتهم محل ثقتها، وما بقاء المسيحيين حتى اليوم في تركيا إلاّ أكبر شاهد على عدالة الدولة العثمانية في الماضي والحاضر، بل بقاء الجنسيات المختلفة كالبلغار والصرب واليونان وغيرها، دليل ساطع، وبرهان قاطع، على أنّ الدولة عاملت الجميع بالتساوي، ولم تقهر أحداً على اعتناق الدين الإسلامي. ويعترف الكتّاب والمؤرخون جميعاً، بأنّ الدولة العثمانية كان في مقدورها، يوم كانت أقوى دول الأرض، أن تجبر كلّ المسيحيين في بلادها على اعتناق الدين الإسلامي، أو أن تطردهم من أراضيها إذا خالفوا رغبتها،ولكنّها احترمت الشرع الحنيف، فاحترمت الدين المسيحي وأصحابه، وهي حقيقة يقرّها التاريخ.

واحترام الدولة العثمانية لعقيدة المسيحيين على اختلاف أنواعها، دفع الدول الأوروبية إلى التدخل في شؤون الدولة، بحجة حماية هؤلاء المسيحيين. وكانت هذه التدخلات سبباً لحروب جمّة، فمسألة اختلاف الدين في الدولة العثمانية التي هي نتيجة الاعتدال الديني والتسامح والعدل والإنصاف، كانت الداء الدفين الذي يهدد حياة الدولة، من وقت إلى آخر، كتدخل الدول الأوروبية في شؤونها باسم المسيحيين، ومضايقة أوروبا لها ، والإنذارات التي توجه إليها باسمهم أيضاً وأغلب الحروب كانت باسم المسيحيين.

وكان أهل الذمة وخصوصاً المسيحية يعيشون في وئام تام مع الدولة ومع الأهالي، وليس أصدق ممّا نقوله، ما ترويه جريدة "ثمرات الفنون" في عددها 1196، 24 آب 1898م، نقلاً عن بعض الكتّاب المسيحيين:" إنّنا نرى أبناء جلدتنا يتخطفون المسلمين من كلّ جانب، ومع هذا نرى هؤلاء يُحسنون إليهم ويحمونهم من بعضهم البعض، ويحرسون معابدهم ورؤساءهم الروحيين، فكأنه لم يذق المسلمون ما فعله متوحشو أوروبا من الفظائع. إنّها فضيحة من يقول إننا قوم عادلون، وهذه أعمالنا التاريخية تشهد علينا بعكس ذلك".

لذلك عاش أبناء الدولة العثمانية من المسلمين وغيرهم، آمنين مطمئنين، كلٌ يعرف حقوقه وواجباته، لكن تجاه هذا التسامح الذي انتهجته الدولة مع أهل الذمة فما الذي جرى؟؟ حتى يقوم أهل الذمة بالدعوة إلى الاستقلال والانفصال عنها فقاموا بالعديد من الثورات التي قضت مضاجعها ، على الرغم من أنّها كانت تعيش بأمان جنباً إلى جنب مع العثمانيين!!

لقد أدرك أبناء أوروبا، أعداء الدولة العثمانية، أنّ أسهل طريق لتفتيت هذه الدولة وإسقاطها، والتخلص من هذا العدو الجاسم على صدورهم، هو إحياء العصبية والقومية والشعوبية، وهي أقصر طريق إلى تفتيت وحدة الدولة. واعتمد أبناء أوروبا في ذلك على أهل الذمة من المسيحيين المنتشرين في الأصقاع المختلفة من أرجاء الدولة، ولتحقيق ذلك ، قام أبناء الطوائف المسيحية بإنشاء جمعيات أدبية وعلمية في ظاهرها، بينما كانت في الأصل تسعى إلى إحياء النعرات العصبية والطائفية لتفتيت الدولة وقد نجحت في تحقيق مسعاها.

ملحق رقم 1

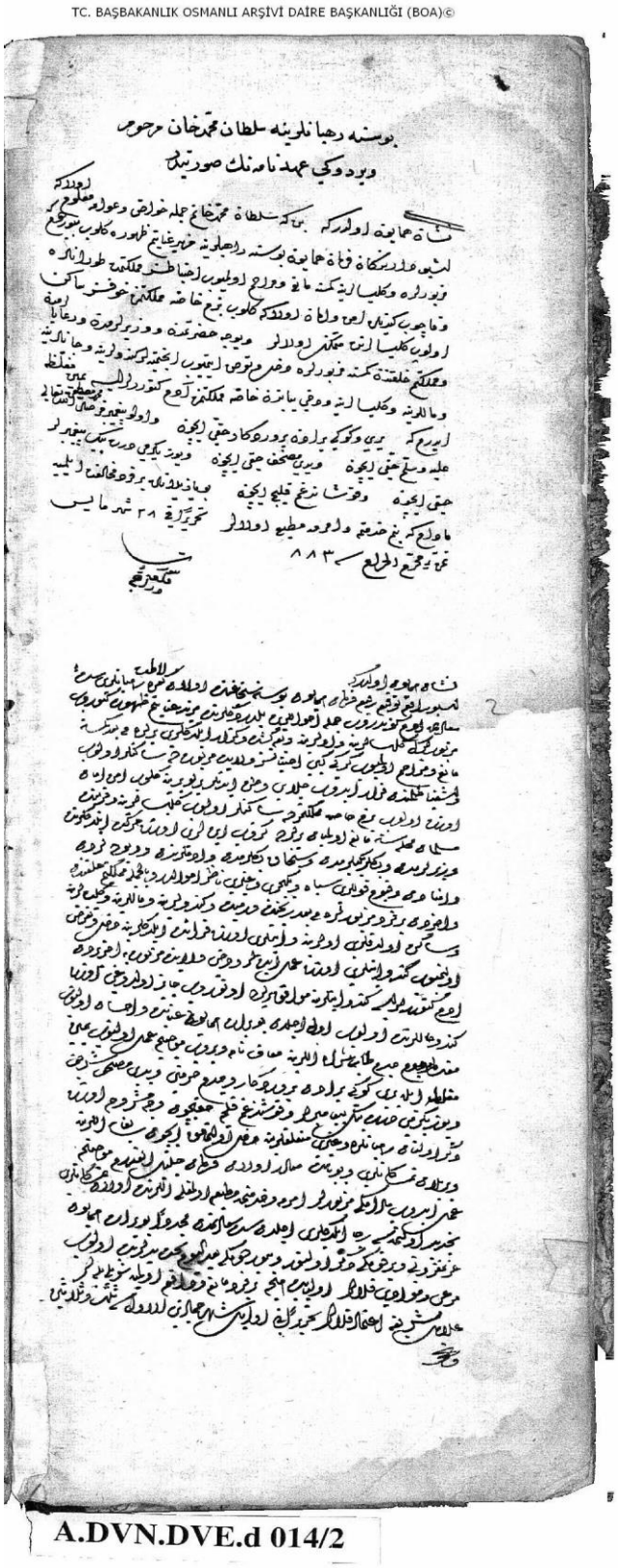

الفرمان الذي منحه السلطان محمد الفاتح لأهالي البوسنة بعد فتحها وفيه يؤمن الفاتح أهالي البوسنة على أموالهم وأملاكهم وكنائسهم وحرية عبادتهم

ملحق رقم 2

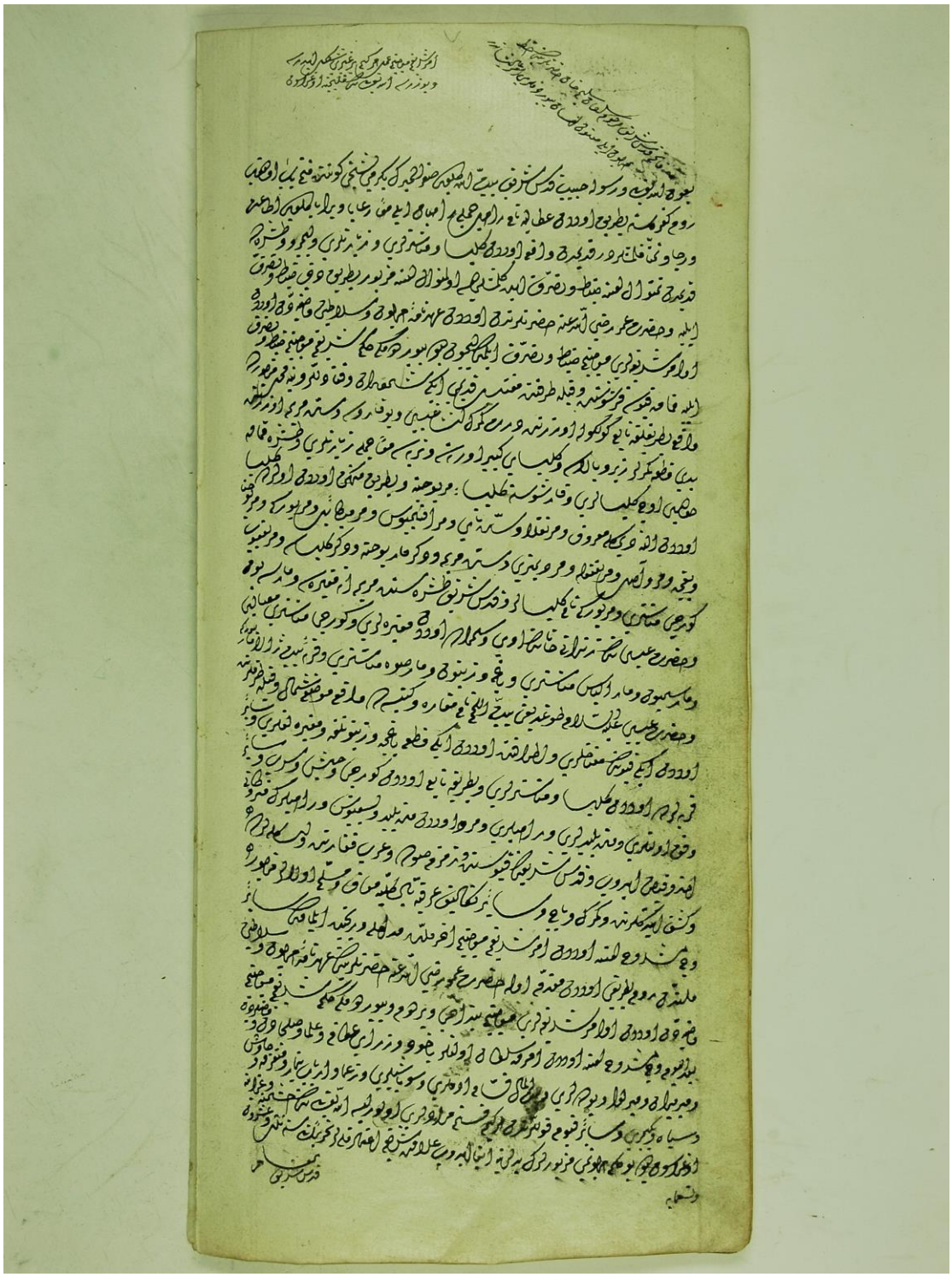

BOA: A.DVN.S.KLS. d 8/7

الفرمان الذي منحه السلطان سليم الأول بعد فتحه القدس وفيه يؤمن المسيحيون على أرواحهم وأموالهم وأماكن عبادتهم وإعطائهم كامل الحرية الدينية.

قائمة المصادر والمراجع

[i] - قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص 85- 86.

[ii] - ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، بيروت، دار النهار، ط3، 1977، ص51.

[iii] -مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697- 1861، بيروت معهد الإنماء العربي، ط2، 1984، ص 285.

[iv] -عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1984، ج1، ص 16.

[v] -كمال السعيد حبيب: الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (621- 1908م)، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2007، ص 274.

[vi] -روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ج1، ص12.

[vii] -ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة محمد حرب، دار المنارة للنشر والتوزيع ، جدة،ط1، 1997، ص 25.

[viii] -المرجع نفسه: ص 26.

[ix] - Bernard Lewis and Benjamin Braude: Christians and Jews in the ottoman Empire, VI, first published in the United States of America 1982, p.117.

[x] -زياد أبو غنيمة: جوانب مضيئة من تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1983، ص 23.

[xi] -جمال عبد الهادي محمد ووفاء محمد رفعت وعلي أحمد: صفحات من تاريخ الدولة العثمانية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص 9.

[xii] -سورة الحجرات، آية 13.

[xiii] -زياد أبو غنيمة: مرجع سابق، ص 75 – 76.

[xiv] -أورخان محمد علي: روائع من التاريخ العثماني، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 35- 36.

[xv] -توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام بحث من تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1947، ط2، ص 169- 170.

[xvi] -أورخان محمد علي: مرجع سابق، ص 49- 51.

[xvii] -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1096، 13 ربيع الثاني 1314هـ/ 9 أيلول 1896م.

[xviii] -صبري خدمتلي: "التطورات المتعلقة بأوضاع الأقليات في الدولة العثمانية بعد إعلان فترة التنظيمات". أعمال المؤتمر الذي نظمه قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، بالتعاون مع الجمعية التاريخية اللبنانية المقام في 28- 30 نيسان 1999م، تحت عنوان الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516" الفنار، لبنان، 2001، ص 152.

[xix] - المرجع نفسه: ص 153.

[xx] -كمال السعيد حبيب: مرجع سابق، ص 322.

[xxi] -أندري كلو: غازي الغزاة سليمان القانوني، تعريب محمد الزرقي، التركي للنشر، تونس، 1999، ص 28- 29.

[xxii] -محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ص 124.

[xxiii]-توماس أرنولد: مرجع سابق، ص 173.
[xxiv]-المرجع نفسه: ص 152.
[xxv]-هاملتون جب وهارولد بودُن: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دار المعارف، 1970، ج2، ص 468.
[xxvi]- B.O.A: ŞD, 402/20-2.
[xxvii]- B.O.A: ŞD, 2308/17-5
[xxviii]-ثريا شاهين: مرجع سابق، ص 26- 27.
[xxix]-أحمد آق كوندز: الوثائق تنطق بالحقائق، ترجمة مصطفى السيتي وأنعم عثمان الكباشي، وقف البحوث العثمانية، استنبول، 2014، ص 223.
[xxx]- B.O.A: A.DVN, DVE. D,14/2
[xxxi]- B.O.A: A.DVNS.KLS.d-8/6.
[xxxii] - B.O.A: A.DVNS.KLS.d-8/7.
[xxxiii]-ثريا شاهين: مرجع سابق، ص 27.
[xxxiv]-إكمال الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي، استنبول، 1999، ج1، ص 164.
[xxxv]- B.O.A: A.MTZ (04): 16/55
[xxxvi]- B.O.A:A.MTZ (04): 16/18
[xxxvii]- B.O.A: I.AZN: 113/20-2.
[xxxviii]- B.O.A:I. ŞD,49/2728-1
[xxxix]- B.O.A:DH.ID, 14-2/24-2
[xl]- B.O.A:BEO, 1189/89137.
[xli]- B.O.A:C.MF,131/6542.
[xlii]- B.O.A:A.DVN.NMH, 6/1.
[xliii]- B.O.A:A.DVN,MHM,2/12.
[xliv]- B.O.A:BEO,2663/199707-1.
[xlv]- B.O.A:MVL,312/53-2.
[xlvi]- B.O.A:A.DVN,MHM,10/20.
[xlvii]-جريدة ثمرات الفنون: العدد 1004، 2 شعبان 1312هـ/16 تشرين الثاني 1894.
[xlviii]-المرجع نفسه: العدد 1007، 12 جمادى الآخر 1312هـ/ 28 تشرين الثاني 1894م.
[xlix]-المرجع نفسه: العدد 1009، 21 جمادى الآخر 1312هـ/ 12 كانون الأول 1894م.
[l]-المرجع نفسه: العدد 1042، 6 ربيع الأول 1313هـ/14 آب 1895م.
[li]- B.O.A:HR. SYS, 1963/1
[lii]- B.O.A:A.DVN, 115/75.
[liii]-يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الإمبرطورية العثمانية: السياسي، العسكري، والحضاري (629- 1341هـ)، (1231- 1922م)، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، ج4، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2010، ص 468- 469.
[liv]-ثريا شاهين: مرجع سابق، ص 28.
[lv]-جريدة ثمرات الفنون: العدد 1395، 5 جمادى الثانية 1320هـ/26 آب 1902م
[lvi]- B.O.A:I.DH, 630/43827
[lvii]-جريدة ثمرات الفنون: العدد 1605، 11 صفر 1325هـ/ 2 آذار 1907م.
[lviii]-المرجع نفسه: العدد 95، 2 صفر 1294هـ/ 3 شباط 1878م.
[lix]-زياد أبو غنيمة: مرجع سابق، ص 46.

[lx]-أحمد آق كوندز: مرجع سابق، ص 220

[lxi]- B.O.A: BEO, 2246/168408-1.

[lxii] - فاضل بيات: بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، 2005، الجزء الثاني، ص 183.

[lxiii]-فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، تقديم خالد أرن، استنبول 2010، منظمة المؤتمر الإسلامي، أرسيكا، ص 64.

* -قرية عشاش: هي قرية في شمال لبنان كانت تابعة لناحية الزاوية من أعمال طرابلس الشام.

[lxiv]-سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، سجل رقم 11 سنة 1754- 1755، ص 132.

[lxv]-عبد الغني عماد: مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية، دار الإنشاء للطباعة والنشر، طرابلس، 2002، ص 165- 166.

[lxvi]-سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، سجل رقم 26، تاريخ 1666هـ، ص 16.

[lxvii]-المصدر نفسه: ص 20.

[lxviii]-المصدر نفسه: ص 30 و45.

[lxix]-المصدر نفسه:ص 168.

[lxx]-عصام خليفة: أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت، 1995، ص 12.

[lxxi]-راجع سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس سجل 4، ص 149، وسجل رقم 7، ص 259، وسجل 8، ص 43.

[lxxii]- R.W.Seton Watson: The Rise of Nationality in the Balkan, London, 1917, p.60.

[lxxiii]-جريدة لسان الحال: العدد 7028، 31 أيار 1912م.

[lxxiv]- B.O.A: HR. Sys, 2012 (1-23).

[lxxv]-عبد العزيز محمد الشناوي: مرجع سابق، ص 148.

[lxxvi]- William Miller: the ottoman Empire and its successors (1801- 1927) London 1966, p.298.

[lxxvii]-صبري خدمتلي: مرجع سابق، ص 155.

[lxxviii]- William Miller: op.cit. p.298.

[lxxix]- Bernard Lewis and Benjamin Braude: op.cit, p.365.

[lxxx]- Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw: History of the Ottoman Empire and modern Turkey, Vol II, Cambridge, New York, 1988, p.275.

[lxxxi]-جريدة لسان الحال: العدد 722، 4 نيسان 1903م.

[lxxxii]-جريدة ثمرات الفنون: العدد 1051، 10 جمادى الأولى 1313هـ/ 16 تشرين الثاني 1895.

[lxxxiii]- Henry Margenthou: Ambassador Margenthou's Story, New York, 1918, p.11.